الضّميرُ المسبوقُ بمتعاطفيْن: أحكامٌ وعِلَلٌ

دكتــور/ السيد إبراهيم المنسي سليم

جامعة أم القرى

المستخلص

بحثٌ يعتمد على المنهج التحليلي القائم على رصد أمثلة ملائمة لعنوانه. ومن أهدافه:

1-إيضاح ما في بعض الأحكام من قصور.

2-ترجيح بعض الآراء النّحوية، متبوعة بأدلّة ترجيحها.

ومن أهم نتائجه:

1-قول النّحاة: "إذا سُبق الضمير بمتعاطفيْن بالواو أَوْ بـ (حتّى) وجبت مطابقته لهما تثنيةً أو جمعًا" لا يصحّ على إطلاقه، بل لابدّ من تقييده، فيُضاف إليه شرطان:

-ألّا توجد قرينة تجعل الضمير لأحد المتعاطفين.

-ألّا يُسهم السّياق أو القاعدة النحوية في إفراد الضمير.

1- قد تُسهم النّصوص أو القراءات غير المتواترة أو مراعاة التيسير في ترجيح قول على ما عداه.

الكلمات المفتاحية: (المتعاطفين – حكم – المسبوق – الضمير)

Abstract

(Conscientious Conscience - judgments and pretexts) research based on an analytical approach based on monitoring appropriate examples of its title.

Its objectives include:

1-Clarification of some provisions of the shortcomings.

2-Weighting some of the grammatical views, followed by evidence of weighting.

The most important results:

3-The words of the Prophet: "If the conscience of the sympathizers of Alawao or even (to) the match to them Deuteronomy or group" is not correct to launch, but must be restricted, plus two conditions:

- There is no presumption that makes the conscience of a sympathizer.
- The context or grammar does not contribute to the separation of conscience.

4-The texts or readings may contribute to frequent or take into account the facilitation of the weight of the statement on the other.

key words:

(Sympathizers - rule - precedence - conscience)

المقدّمة

الحمد لله، تعالى جدّه وجلّ ثناؤه، يمنّ على مَن يشاء مِن عباده فيَفيض عطاؤه، لا ينقطع فيه أمل المؤمن وإنْ عظُم رجاؤه، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد خير مَن أقلّته أرضه وأظلّته سماؤه، وبعدُ:

فموضوع هذا البحث: "الضمير المسبوق بمتعاطفيْن – أحكامٌ وعِللٌ".

وأَعني بالمتعاطفين: المعطوف الذي يلي حرف العطف مباشرة، والمعطوف عليه الذي يسبق حرف العطف.

أمّا الضمير فقد قال عنه ابن هشام: "وإنّما سُمّي مُضْمَرًا من قولهم: أَضْمَرْتُ الشيء، إذا سَتَرتُه وأَخْفيتُه، ومنه قولهم: أَضْمَرتُ الشيء في نفسي..."[1] وهذا يدعو المتخصّص إلى الوقوف عنده لمعرفة المراد منه وتعيين مفسِّره، ومن ثَمّ كانت التأويلات والتعليلات التي قد تكون متوافقة مع العقل والقواعد فتُقبل، وقد تكون بعيدة عنهما فيرفضها الباحث؛ قصدًا إلى التيسير المناسب لصحّة المعنى وسلامته.

بناءً على ما سبق يتحدّد حُكم مطابقة الضمير لمفسِّره: وجوبًا – جوازًا – امتناعًا، من خلال هذا البحث الذي لم أجد – فيما أعلم – باحثًا معاصرًا تناول فكرته.

لذا كان اختياري لهذا الموضوع الذي توافرت لديّ أسباب لدراسته، وأهدافٌ أحاول تحقيقها بمعايشته لتؤتي ثمارها كلّ حين بإذن الله.

أمّا أسباب دراسته فأذكر منها:

- **عدم تناول هذه الفكرة في كُتب نحوية هامّة، مثل: الكتاب – المقتضب – أمالي ابن الحاجب – شرح التصريح – حاشية الصّبّان.**
- **هذه الفكرة تثير تساؤلات تدعو إلى البحث، منها:**

---

(1) شذور الذهب 134، وينظر: الصحاح 722/2 – لسان العرب 492/4.

- هل الضمير المسبوق بمتعاطفيْن يطابقهما دائمًا تثنية أو جمعًا؟
- هل يختلف حُكم الضمير باختلاف أداة العطف؟
- هل يُسهم السّياق في تحديد حُكم الضمير؟

- وجود أقوال تبدو متعارضة أو مستغربة، منها:

- قول الفرّاء: ""إذا جاء حرفان في معنى واحد بأَوْ أسندتَ التفسير إلى أيّهما شئت، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعًا. تقول في الكلام: مَن كان له أخ أو أخت فليصلْه، تذهب إلى الأخ، و (فليصلْها)، تذهب إلى الأخت، وإن قلت (فليصلْهما) فذلك جائز"[1].
- قول أبي حيّان: "وإذا كان العطف بأَوْ كان الضمير مفردًا؛ لأن المحكوم عليه هو أحدهما، وتارة يُراعى به الأوّل في الذِّكر، نحو: زيد أو هند منطلق، وتارة يُراعى به الثاني، نحو: زيد أو هند منطلقة، وأمّا أن يأتي مطابقًا لما قبله في التثنية أو الجمع فلا"[2].
- قول ابن عصفور: "وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز إلّا الإفراد. فأمّا قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: 135]. فشاذ لا يُقاس عليه"[3].

- وأمّا أهداف البحث فيتقدّمها:

- الإجابة عن التساؤلات المذكورة سابقًا.
- إيضاح ما في بعض الأحكام من قصور.
- ترجيح بعض الآراء النّحوية، متبوعة بأدلّة ترجيحها.

([1]) معاني القرآن للفرّاء 258/1.

([2]) البحر المحيط 322/2 – 323، وينظر: الدر المصون 649/1.

([3]) المقرّب 235/1– 236.

منهج البحث وطريقتي في عرض مادّته:

أمّا المنهج المتّبع في هذا البحث فهو المنهج التحليلي الذي يعتمد على رَصْد أمثلة ملائمة لعنوان البحث، وتقديمها من خلال:

- ذِكر أقوال السابقين والتّعقيب عليها وترجيح أحدها.
- ذِكر نصوص قرآنية تؤيّد ترجيح قول ما.
- الاكتفاء بأحرف العطف المشهورة، وعرضها كما وردت في كُتب النّحاة، على نحو ما سيتّضح في خطّة البحث.
- الإشارة في الهامش إلى معاني حروف العطف، وما يُشترط في بعضها كي يكون عاطفًا.

خطّة البحث:

لتحقيق ما سبق قُسِّم البحث إلى: مقدّمة وأربعة مطالب وخاتمة.

في المقدّمة ذكرتُ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وكيفية تناول مادّته. أما المطالب الأربعة فكانت كالتالي:

المطلب الأول: الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بالواو أوْ بـ (حتّى).

المطلب الثاني: الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بـ (أَوْ).

المطلب الثالث: الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بالفاء أو ثُمَّ.

المطلب الرابع: الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بأحد هذه الحروف (لا – بل – لكن – أَمْ – إمّا).

وفي الخاتمة ذكرتُ أهمّ نتائج البحث، مشيرًا إلى أن هذه الدراسة أطروحة قابلة للأخذ والردّ، اجتهدتُ أن تكون جامعة ما يتطلّبه عنوانها، مانعة ما عداه، فإن أكُ أصبتُ فهو توفيق الله – تعالى – وتيسيره، وهو رجائي في كلّ لحظة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنّي اجتهدت مخلصًا النيّة والعمل

المطلب الأول: الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بالواو أوْ بـ (حتّى)

اتّفق النّحاة على أنّ الضمير المسبوق بمتعاطفين بالواو[1] أو بـ (حتّى)[2]، تجب مطابقته لهما.

هذا الحُكم هو المفهوم من الأقوال النحوية الآتية:

أ) "كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو أو حتّى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقًا، نحو: زيد وعمرو جاآني، ومات الناس حتّى الأنبياء وفَنَوْا"[3].

ب) "وإذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه، وتأخّر عنهما ضمير يعود عليهما، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما، نحو قولك: زيدٌ وعمرو قاما... (وحتّى) في ذلك بمنزلة الواو"[4].

ج) "فالأصل في العطف بالواو مطابقة الضمير لما قبله في تثنية وجمع"[5].

د) "وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما، طابقهما بعد الواو، نحو: زيدٌ وعمرو منطلقان، ومررتُ بهما"[1].

---

(1) الواو للجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مُهلة، خلافًا لبعض الكوفيين الذين يرونها دالّة على الترتيب.
قال المبرد: "ومعناها: إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيّهما كان أوّلًا (المقتضب 148/1 وينظر: اللّباب في عِلل البناء والإعراب 416/1 – شرح جمل الزجاجي 226/1 – الإرشاد إلى علم الإعراب 389 – شذور الذهب 445 – شرح التصريح 156/2).

(2) حتّى بمنزلة الواو، وللعطف بها شروط. ينظر: الأزهية 214 – شرح جمل الزجاجي 228/1 – الإرشاد إلى علم الإعراب 308 – شرح التصريح 165/2 – حاشية الدسوقي 346/1 – النحو الوافي 580/3.

(3) الكافية في النحو 327/1.

(4) المقرّب 235/1، وينظر: شرح جمل الزجاجي 247/1.

(5) البحر المحيط 185/1، وينظر: ارتشاف الضّرب 663/2.

هـ) ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو. نحو: زيدٌ وعمرو منطلقان، ومررتُ بهما"[2].

و) [كلّ ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معًا يجب مطابقته لهما، بشرط أن تكون أداة العطف هي: "الواو" أو "حتّى"، نحو: العمُّ والأخُ حضرا – الجسم حتّى الأظافر اعتنيت بنظافتهما][3].

يتبيّن مما سبق أنّ وصف الضمير بـ (راجع – يعود – صلح) يؤكّد صحّة الحُكم ودقّته في ضَوء ما ذُكر من أمثلة، إلا أنّ ثمة أمثلة أخرى يُغلَّب فيها أقوى المتعاطفيْن، كأن يُقدّم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب أو الغائب، ويُغلّب ضمير المذكّر على ضمير المؤنّث، كما يلي:

- أنا وأنت نسعى إلى ذِكر الله.
- قوله ^: "أنا وكافِلُ اليتيم في الجنّة هكذا، وأشار بالسبّابة والوُسْطى، وفرَّج بينهما شيئًا"[4]؛ إذ تقدير الكلام: أنا وكافل اليتيم نستقرّ أو نجتمع في الجنة هكذا.
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 35].

ولذا قيل: "فإذا صلح للضمير مرجعان، أحدهما ضمير متكلّم والآخر ضمير مخاطب، قُدِّم المتكلّم في الرأي الأصحّ، مثل: أنا وأنت سافرنا، ولا يقال: أنا وأنت

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد 476/2، وينظر: شرح التسهيل للمرادي 821.

(2) همع الهوامع 141/2.

(3) النحو الوافي 656/3.

(4) صحيح البخاري – رقم الحديث 5304 ، 6005، وينظر: فتح الباري 119/20.

سافرتما.... وإذا كان أحدهما ضميرًا والآخر عَلَمًا أو معرفة أخرى رُوعي الضمير، نحو: أنا وعليّ أكلنا، ولا يقال – في الرّأي الأفضل– أَكَلَا"[1].

بقي أنْ أذكُر أنّ ثمّة مواضع أُفرد فيها الضمير رُغم أنّه مسبوق بمتعاطفين بالواو، فما عِلّة ذلك؟

ومن هذه المواضع:

- قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: 45].
- وقوله سبحانه: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة: 231].
- وقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: 20].
- وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34].
- وقوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: 62].
- وقولنا: قرأتُ المجلّة ورسالةً بعثتُ بها إلى صديق.
- وقولنا: حضرت سعادُ وضيفٌ فأكرمتها[2].

وللإجابة عن السؤال السابق أتوقّف عند كل موضع مما سبق لبيان عِلّة إفراد الضمير فيه.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: 45].

اختُلف في مرجع الضمير في قوله ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾، فذُكر فيه أقوال[1]، منها:

---

(1) النحو الوافي 1/268 – 269.

(2) هذا المثال والذي قبله من النحو الوافي 1/261.

- "الضمير عائد على الصلاة، هذا ظاهر الكلام، وهو القاعدة في علم العربية أنّ ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل"[2].
- "أنّ الضمير راجع إلى الصلاة وإنْ كان الصبر مرادًا معها، لكن لما كانت آكَدَ وأعم تكليفًا وأكثر ثوابًا كانت الكناية بالضمير عنها"[3].
- الضمير راجع إلى المصدر المفهوم من قوله ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ﴾، وهو الاستعانة، كقوله: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[4] [المائدة: 8].
- الضمير راجع إلى الأمور التي أُمر بها بنو إسرائيل ونُهوا عنها، من قوله: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ [البقرة: 40] إلى قوله: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ﴾[5] [البقرة: 45].
- الضمير عائد على القبلة؛ لدلالة الصلاة عليها، وكان التحوّل إلى الكعبة شديدًا على اليهود[6].

<u>الموضع الثاني</u>: قوله سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡحِكۡمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة: 231].

اتّفِق على أنّ الضمير في ﴿يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ عائد على ﴿وَمَآ أَنزَلَ﴾[1]، والمعنى: واذكروا نعمته والمنزَّل عليكم واعظًا به لكم أو موعوظٌ به[2].

([1]) ينظر: تفسير البغوي 38/1 – الكشاف 278/1 – المحرر الوجيز 277/1 – الجامع لأحكام القرآن 373/1 – 374 – الدر المصون 212/1 – تفسير أبي السعود 98/1.

([2]) البحر المحيط 185/1.

([3]) فتح القدير 101/1.

([4]) ينظر: الدر المصون 212/1 – فتح القدير 102/1.

([5]) ينظر: الفتوحات الإلهية 48/1.

([6]) إملاء ما مَنّ به الرحمن 127/1.

الموضع الثالث: قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ﴾ [الأنفال: 20].

اختُلِف في مرجع الضمير في قوله ﴿وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ﴾ فذُكر فيه قولان[3]:

أحدها: أنّه عائد على ﴿وَرَسُولَهُۥ﴾. قال أبو حيّان: "وإنّما عاد على الرسول لأنّ التولّي إنما يصحّ في حقّ الرسول بأنْ يُعرضوا عنه، وهذا على أن يكون التولّي حقيقةً"[4].

وأقول: إذا كان طاعة الرسول طاعةً لله، فإنّ التولّي عن طاعة الرسول تولٍّ عن طاعة الله، بدليل قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء: 80]، لذا "كان رجوع الضمير إلى أحدهما كرجوعه إليهما"[5].

الآخر: أنّ الضمير يرجع إلى الأمر بالطاعة، أي: ولا تتولّوا عن هذا الأمر وامتثاله وأنتم تسمعون.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [التوبة: 34].

([1]) ينظر: معاني القرآن للأخفش 132 – تفسير البغوي 194/1 – الدر المصون 566/1 – الفتوحات الإلهية 187/1.

([2]) الدر المصون 566/1.

([3]) ينظر: الكشاف 150/2 – الجامع لأحكام القرآن 387/7 – الدر المصون 410/3 – تفسير أبي السعود 14/4 – الفتوحات الإلهية 236/2.

([4]) البحر المحيط 479/4.

([5]) الكشاف 150/2.

اختُلِف في مرجع الضمير في قوله: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾، فذُكر فيه أقوال[1]، منها:

- قيل: "ردّ الكناية إلى الفضة لأنّها أعمّ، كما قال: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[البقرة: 45]. ردّ الكناية إلى الصلاة، لأنّها أعمّ[2].
- الضمير راجع إلى الكنوز المدلول عليها بقوله ﴿يَكْنِزُونَ﴾، قال الفرّاء: "ولم يقل: ينفقونهما. فإن شئت وجّهت الذهب والفضة إلى الكنوز، فكان توحيدها من ذلك"[3].
- الضمير راجع إلى المعنى. قال الزمخشري: "فإن قلت: لم قيل ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ وقد ذُكر شيئان؟ قلت: ذهابًا بالضمير إلى المعنى دون اللفظ؛ لأنّ كلّ واحد منهما جملة وافية وعدّة كثيرة ودنانير ودراهم"[4].
- إفراد الضمير راجع إلى الاكتفاء بضمير أحدهما عن ضمير الآخر. قال الفرّاء: "وإنْ شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه... وقال الشاعر في مثل ذلك:

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنْتَ بما عِنْدَكَ راضٍ والرّأْيُ مختَلِفُ

ولم يقل: راضون"[5].

([1]) ينظر: معاني القرآن للأخفش 210 – إعراب القرآن للنحاس 212/2 – إملاء ما مَنّ به الرحمن 154/3 – الدر المصون 460/3 – الفتوحات الإلهية 280/2.

([2]) تفسير البغوي 244/2، وينظر: فتح القدير 447/2.

([3]) معاني القرآن للفرّاء 434/1 ، وينظر: تفسير البغوي 244/2.

([4]) الكشاف 187/2، وينظر: البحر المحيط 36/5 – فتح القدير 447/2.

([5]) معاني القرآن للفراء 434/1، وينظر: فتح القدير 447/2. البيت المذكور مختَلَفٌ في قائله، فقيل: لقيس بن الخطيم، وقيل: لعمرو بن امرئ القيس. ينظر: الكتاب 75/1 – معاني القرآن للأخفش 68، 210 – المقتضب 112/3 – الأمالي الشجرية 310/1 –

تنبيه: يَلحظ القارئ الكريم في كُتب التفسير خَلطًا بين ما عُطف بالواو وما عُطف بـ (أَوْ)، فيظنّ أنّ الحكم واحد؛ لذا قال أبو حيّان عند تفسير هذه الآية (أعني التوبة: 34): "وقال كثير من المفسّرين عاد على أحدهما، كقوله ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11] وليس مثله؛ لأنّ هذا عُطف بـ ﴿أَوْ﴾ فحُكمها أنّ الضمير يعود على أحد المتعاطفين بخلاف الواو، إلّا إنْ ادّعي أنّ الواو في ﴿وَالْفِضَّةَ﴾ بمعنى (أَوْ) ليمكن، وهو خلاف الظاهر"[1].

وأَعْجبُ من ذلك أن يأتي المفسِّر بشاهد شعريّ لا علاقة له بما يتحدَّث عنه، كما فعل الشوكاني عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: 270] إذ يقول: "إنّ العطف بأَوْ يجوز فيه الأمران: توحيد الضمير كما في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11] وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 112] وتثنيته كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: 135].

ومن الأوّل في العطف بالواو قول امرئ القيس:

فَتُوضِحَ فَالمِقْراةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُها لما نَسَجَتْها من جَنوبٍ وشَمْأَلِ"[2]

وأقول: مَن يقرأ مطلع قصيدة امرئ القيس قبل هذا البيت:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرى حَبيبٍ ومَنزِلِ بِسقطِ اللّوى بَينَ الدَّخولِ فحَوْمَلِ

الإنصاف 95/1 – أمالي ابن الحاجب 726/2 – شرح التسهيل للمرادي 822 – الدر المصون 649/1، 478/3– مغني اللبيب 622/2– حاشية الدسوقي 389/3.

(1) البحر المحيط 36/5، وينظر: المحرر الوجيز 476/6.

(2) فتح القدير 368/1.

يجد أنّ الضمير في (رَسْمُها) عائد على (سِقْطِ اللّوى) مطابق له إفرادًا وتأنيثًا، إذ يُبيّن الشاعر وقوعه بين أربعة أماكن (الدَّخُول – حَوْمَل – تُوضِح – المِقْراة) [1]. فما علاقة هذا بالآيات التي ذكرها الشوكاني ~ في هذا النّص؟

الموضع الخامس: قوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: 62].

اختُلِف في علّة إفراد الضمير في قوله ﴿يُرۡضُوهُ﴾، فذُكر فيه أقوال[2]، منها:

- أنّ الضمير عائد على الله Y تعظيمًا له. قال الشوكاني: "وإفراد الضمير في ﴿يُرۡضُوهُ﴾ إمّا لتعظيم الجناب الإلهي بإفراده بالذكر، أو لكونه لا فرق بين إرضاء الله وإرضاء رسوله"[3].
- تلازم الرّضاءين، أيْ "أنّ الضمير عائد على الله تعالى، ورضا الرسول كأنّه في ضمنه ولازم له، فالكلام جملة واحدة"[4].
- الاكتفاء بضمير أحدهما عن ضمير الآخر. قال الفراء: "وإن شئت أردت: يُرضوهما، فاكتفيت بواحد، كقوله:

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنْتَ بما عِنْدَكَ راضٍ والرّأْيُ مختَلِفُ

ولم يقل: راضون"[5].

([1]) شرح المعلّقات السبع 10.

([2]) ينظر: إملاء ما مَنّ به الرحمن 168/3 – الدر المصون 478/3 – تفسير الجلالين 295/2 – تفسير أبي السعود 78/4 – الفتوحات الإلهية 295/2 – إعراب القرآن الكريم وبيانه 122/4.

([3]) فتح القدير 471/2، وينظر: معاني القرآن للفرّاء 445/1.

([4]) الفتوحات الإلهية 295/2، وينظر: الكشاف 199/2 – البحر المحيط 64/5.

([5]) معاني القرآن للفرّاء 445/1، وينظر: المحرر الوجيز 550/6 – 551 – البحر المحيط 64/5، والبيت المذكور سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

وتقدير الكلام: والله أحقّ أن يرضوه، ورسوله أحقّ أن يرضوه، فحذف الخبر من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وإليه ذهب سيبويه[1] ورجّحه النحاس[2].

الموضع السادس: قولنا: قرأتُ المجلّة ورسالةً بعثتُ بها إلى صديق.

أُفرِد الضمير في (بها) لأنه عائد على أقرب مذكور (رسالةً)؛ ولذا قيل: "الأصل في مرجع ضمير الغائب (أي: في مفسّره) أن يكون مرجعًا واحدًا، فإن تعدّد ما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعيّن أن يكون المرجع الواحد هو: الأقرب في الكلام إلى الضمير"[3].

الموضع السابع: قولنا: حضرت سعاد وضيْف فأكرمتها.

أُفرد الضمير في (فأكرمتها) لوجود قرينة التأنيث الدالة على أنّ مرجع الضمير غير الأقرب (سعاد) وَفْق القاعدة: "إن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل"[4].

يتبيّن من جميع ما سبق أربع نقاط في هذا الحُكم:

- إذا سُبق الضمير بمتعاطفَين بالواو أو بـ (حتّى) وجبت مطابقة الضمير لهما تثنيةً وجمعًا.
- إذا وُجدت قرينة تجعل الضمير لأحد المتعاطفيْن وجبت مطابقة الضمير له، وامتنعت مطابقته للمتعاطفين.

---

(1) قال سيبويه: "ومما يقوّي ترْك نحو هذا لعلم المخاطب قوله سبحانه: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [الأحزاب: 35] فلم يُعمِل الآخر فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه" (الكتاب 74/1).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 224/2.

(3) النحو الوافي 261/1.

(4) البحر المحيط 185/1.

- **قد يُسهم السّياق أو القاعدة النّحوية في إفراد الضمير، فيجوز في الضمير – حينئذٍ – الإفراد أو مطابقة المتعاطفين[1]. قال الأخفش: "أمّا قوله ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: 45] فلأنّه حمل الكلام على الصلاة، وهذا كلامٌ منه ما يُحمل على الأوّل، ومنه ما يُحمل على الآخر. وقال ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: 62]. فهذا يجوز على الأول والآخر. وأقيس هذا إذا ما كان بالواو أن يُحمل عليهما جميعا. تقول: زيدٌ وعمرو ذاهبان"[2].**

وقال النحاس عند تناوله آية سورة البقرة السابقة: "ويجوز في غير القرآن وإنّه، ويجوز وإنّهما"[3]

---

(1) قَصَر ابن عصفور جواز إفراد الضمير على المسموع. قال: "لا يجوز أن تُفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلّا حيثُ سُمع، ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: 62] كان الوجه أن يقول: يُرضُوهما، فأفرد بتقدير: والله أحقّ أن يُرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه.

ومن ذلك –أيضًا– قولُ الشاعر:

إنّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّـــعرَ الأَسْـــ وَدَ ما لم يُعاَص كانَ جُنونًا

كان الوجه أن يقول: ما لم يُعاصيَا، فأفرد وحَذف من الأول لدلالة الثاني عليه، تقديره: إنّ شَرْخَ الشبابِ ما لم يُعاصَ كان جنونًا، والشّعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ كان جنونًا".

(شرح جمل الزجاجي 247/1 – 248، وينظر: المقرّب 235/1).

تنبيه: البيت المذكور لحسّان بن ثابت >، وهو – أيضًا – في: الأمالي الشجرية 309/1 – الجامع لأحكام القرآن 373/1– 374 – فتح القدير 447/2 – النحو الوافي 270/1.

(2) معاني القرآن للأخفش 67.

(3) إعراب القرآن للنحاس 220/1.

- تغليب أقوى المتعاطفيْن، كتقديم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب أو الغائب، وتغليب ضمير المذكّر على ضمير المؤنّث.

المطلب الثاني:الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بـ (أَوْ) [1].

اختَلف النّحاة والمفسّرون في حُكم الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بـ (أَوْ) على أربعة أقوال:

الأوّل: جَواز عَوْد الضمير على أحد المتعاطفين أو مطابقته لهما، وإليه ذهب الفرّاء. قال: "إذا جاء حرفان في معنى واحد بأَوْ أسندتَ التفسير إلى أيّهما شئت، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعًا. تقول في الكلام: مَن كان له أخ أو أخت فليصلْه، تذهب إلى الأخ، و (فليصلْها)، تذهب إلى الأخت، وإن قلت (فليصلْهما) فذلك جائز"[2].

ولعلّ هذا هو المفهوم من قول ابن الحاجب: "وتقول في (أَوْ) التي للإباحة: جالِسْ الحسن أو ابن سيرين وباحثه، ويجوز: وباحثهما... ولا يُستنكر عَوْد ضمير الاثنين إلى المعطوف بأَوْ مع المعطوف عليه وإنْ كان المراد أحدهما؛ لأنه لمّا استُعمل (أَوْ) كثيرًا في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين، نحو: جالِسْ الحسن أو ابن سيرين صار كالواو، ولهذا جاز"[3].

الثّاني: جَواز عَوْد الضمير على أحد المتعاطفين وامتناع مطابقته لهما، وبه صَرّح الأخفش ومَن وافقه.

([1]) تأتي (أَوْ) لعدة معانٍ، منها: التخيير – الإباحة – التقسيم – الشّكّ – الإضراب. يُنظر: المقتضب 149/1 – الأزهية 111 وما بعدها – اللّباب في عِلل البناء والإعراب 422/1 وما بعدها – الإرشاد إلى علم الإعراب 395 – شذور الذهب 447 – شرح التصريح 173/2– 174 – النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ 317/2– 318.

([2]) معاني القرآن للفرّاء 258/1.

([3]) الكافية في النحو 327/1.

قال الأخفش: "وأنت في (أَوْ) بالخيار إنْ شئت جعلت الكلام على الأوّل، وإنْ شئت على الآخر، وأنْ تجعله على الآخر أقيس؛ لأنّك أن تجعل الخبر على الاسم الذي يليه الخبر فهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه"[1].

ويسير أبو حيّان على دَرْب الأخفش، بل ويصرّح بامتناع مطابقة الضمير للمتعاطفين، فيقول: "وإذا كان العطف بأَوْ كان الضمير مفردًا؛ لأن المحكوم عليه هو أحدهما، وتارة يُراعى به الأوّل في الذِّكر، نحو: زيد أو هند منطلق، وتارة يُراعى به الثاني، نحو: زيد أو هند منطلقة، وأمّا أن يأتي مطابقًا لما قبله في التثنية أو الجمع فلا"[2].

ويكرِّر هذا الحكم في موضع آخر فيقول: "ولا يُثنّى الضمير إذا عُطف بها (يقصد: أَوْ) بل يُفرَد"[3].

الثّالث: عَوْد الضمير على المتأخّر (المعطوف) خاصّة، وبه صرّح ابن عصفور قائلًا: "وإن كان العطف بغير ذلك[4] من حروف العطف فإنّما يكون الضمير على حسب المتأخّر خاصة، فتقول: زيد أو عمرو قام... ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدّم إلا في (أَوْ) خاصة، وذلك شذوذ لا يقاس عليه"[5]. وفي موضع آخر لم يحدّد مرجع الضمير، لكنّه جزَم بإفراده، فقال: "وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز إلّا الإفراد. فأمّا قوله

(1) معاني القرآن للأخفش 67، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 477/2.

(2) البحر المحيط 322/2 – 323، وينظر: الدر المصون 649/1.

(3) البحر المحيط 370/3.

(4) يقصد: الواو – حتّى – الفاء – ثمّ؛ لأنه قد سبق حديثه عنها.

(5) شرح جمل الزجاجي 248/1 ، وينظر: ارتشاف الضرب 664/2 – شرح التسهيل للمرادي 822.

تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: 135]. فشاذ لا يُقاس عليه"[1].

تنبيه: حَكم ابن عصفور هنا بشذوذين:

أحدهما: عَوْد الضمير على المتقدِّم (المعطوف عليه)

الآخر: مطابقة الضمير للمتعاطفين بأَوْ. كما في آية [النساء: 135]، وفي هذا تطاول على النّصّ القرآنيّ الذي قال عنه Y: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: 1]. قال الصفاقسي: "القراءة لا تتْبع العربية، بل العربية تتْبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا ^ ومِن أصحابه ومَن بعدهم"[2].

وأقول: القراءة في هذه الآية متَّفق عليها في الأربعة عشر، فكيف توصف بالشذوذ؟

الرّابع: إفراد الضمير إذا كانت (أَوْ) للشّكّ، ومطابقته للمتعاطفين إذا كانت (أَوْ) للتنويع.

قال الأستاذ/ عباس حسن: "الغالب – وقيل: الواجب – في الضمير بعد (أَوْ) التي للشّكّ أو للإبهام أن يكون مفردًا، مثل: شاهدتُ المرّيخ أو القمر يتحرّك. أمّا بعد (أَوْ) التنويعية (التي لبيان الأنواع والأقسام) فالمطابقة، كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: 135]"[3].

يترجَحُ لديَّ من الأقوال السابقة قولُ الفرّاء؛ للأسباب الآتية:

أ) موافقة النصوص القرآنية الآتية[4]:

---

(1) المقرّب 235/1- 236.

(2) غيث النفع 151- 152.

(3) النحو الوافي 269/1.

(4) أرى أنْ يُضمّ إلى هذه النصوص قول عنترة بن شدّاد:

- قولـــــه تعـــــالى: ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: 270].
- قولـــه ســـبحانه: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴾ [النساء: 12].
- قولـه سبحانه: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾ [النساء: 112].
- قوله تعالى: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: 135].
- قوله سبحانه:﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾[الإسراء: 23].
- قولـه جـل ثنـاؤه: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: 11].

ب) ورود بعض القراءات الشاذّة التي تؤيّد قول الفرّاء، مثل: ﴿ثم يرم بهما بريئًا﴾[1] [النساء: 112]. وكذلك قراءة من قرأ (انفضّوا إليه)... وقرئ (انفضّوا إليهما)[2].

وكَأنَّ رُبًّا أَوْ كُحَيْلًا مُعْقَدًا حَشَّ الوَقودُ به جَوانبَ قُمْقُم

(شَبّه العرق السائل من رأسها وعنقها برُبّ أو قَطِران جُعل في قمقم أُوقدت عليه النار – شرح المعلّقات السبع 207 – 208).

الرُّبُّ: قيل: هو دبْسُ كلّ ثَمرة، وهو سُلافَةُ خُثارتها بعد الاعتصار والطّبخ. (لسان العرب 405/1، وينظر: الصحاح 131/1).

الكُحَيْل: الذي تُطلى به الإبل للجرب، لا يُستعمل إلّا مصغّرًا... قيل: هو النّفط والقَطِران. (ينظر: الصحاح 1810/5– لسان العرب 586/11).

(1) ينظر: تفسير أبي السعود 230/2.

(2) ينظر: الكشاف 106/4 – 107 – الدر المصون 318/6 – إعراب القرآن وبيانه 94/10.

قال أبو حيّان: "وقرأ الجمهور (إليها) بضمير التجارة، وابن أبي عبلة (إليه) بضمير اللهو، وكلاهما جائز نصّ عليه الأخفش عن العرب"[1].

ج) مراعاة التيسير.

إذا سلّمنا بهذا الترجيح فلسنا بحاجة إلى تأويلات ذكرها بعض النّحاة والمفسرين بعيدةٍ عن هذا القول، منها:

- قول ابن عطيّة في تأويل آية [البقرة: 270]: "ووحَّد الضمير في (يعلمه) وقد ذَكَر شيئين من حيث ما ذُكر أو نُصّ"[2]. قال أبو حيّان: "ولا يحتاج لتأويل ابن عطية؛ لأنه جاء على الحكم المستقرّ في لسان العرب في (أَوْ)"[3].
- تأويلات نقلها أبو حيّان في آية [النساء: 112]: "وقيل: يعود على الكَسْب المفهوم من (يكسب)، وقيل: على المكسوب، وقيل: يعود على أحد المذكورَيْن الدّال عليه بالعطف بأَوْ، كأنّه قيل: ثُمّ يَرْم بأحد المذكورَيْن، وقيل: ثَمّ محذوف تقديره: ومن يكسب خطيئة ثمّ يرم به بريئًا أو إثمًا ثمّ يرم به بريئًا".

ثمّ عقّب أبو حيّان على ما سبق قائلًا: "وهذه تخاريج مَن لم يتحقّق بشيء من علم النحو"[4].

المطلب الثالث:الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بالفاء أو ثُمَّ[5].

---

(1) البحر المحيط 269/8.

(2) المحرر الوجيز 458/2.

(3) البحر المحيط 323/2، وينظر: الدر المصون 649/1.

(4) البحر المحيط 346/3.

(5) (ثمّ) كالفاء في التشريك والترتيب، إلّا أنّها تدلّ على المهلة. ينظر: اللّباب في عِلل البناء والإعراب 421/1 – 422 – مغني اللبيب 117/1، 161 – شرح التصريح 160/2، 164 – حاشية الدسوقي 317/1، 439 – النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ 308/2، 311.

اختَلف النّحاة في حُكم الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بالفاء أو ثُمّ على قولين:

الأوّل: لابن الحاجب، وفيه تفصيل على النّحو الآتي[1]:

أ) إنْ كان الضمير في خبر عن المتعاطفين ففيه قولان:

- وجوب إفراده؛ لأنّ تفاوت المتعاطفين في الترتيب يمنع اشتراكهما في الإضمار، فتقول: زيدٌ فعمرو قام.
- جَواز مطابقته للمتعاطفين؛ لأنّ الاشتراك في الضمير لا يدلّ على انتفاء الترتيب، فتقول: زيدٌ ثمّ عمرو قاما.

ب) إن لم يكن الضمير في خبر عن المتعاطفين وجبت مطابقته لهما اتفاقًا، نحو: جاءني زيدٌ فعمرو فرحّبتُ بهما.

الثّاني: لابن عصفور، قال: "وإن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسبهما، وأن يكون مفردًا، فتقول: زيدٌ فعمرو قاما، وإن شئت قام. وإن كان العطف بثمّ جاز – أيضًا – الوجهان، إلا أن الإفراد أحسن"[2].

وأرى أنّ القول الأوّل أرجح؛ لسببين:

أحدهما: أنّ التفصيل يُعطي لكلّ حالة ما يناسبها، وهذا شأن النّحو العربي.

الآخر: أنّ رَأْي ابن عصفور ومَن وافقه وإنْ بَدَا يسيرًا إلا أنّ فيه تداخلًا لا يُمكِن معه تمييز حالة من أخرى.

المطلب الرابع: الضمير المسبوق بمتعاطفيْن بأحد هذه الحروف (لا – بل – لكن – أَمْ – إمّا) [1]

(1) الكافية في النحو 327/1 ، وينظر: النحو الوافي 656/3 – 657.

(2) المقرّب 235/1 ، وينظر: شرح جمل الزجاجي 248/1 – ارتشاف الضّرب 663/2 – شرح التسهيل للمرادي 822 – المساعد على تسهيل الفوائد 477/2 – همع الهوامع 141/2.

اختلَف النّحاة في حُكم الضمير المسبوق بمتعاطفين بأحد الأحرف السابقة على أربعة أقوال:

الأوّل: لابن عصفور، قال: "وإن كان العطف بغير ذلك[2] من حروف العطف لم يجُز إلا الإفراد"[3].

وفي موضع آخر يقول: "وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فإنّما يكون الضمير على حسب المتأخّر خاصّة"[4].

وفي القولين نظرٌ؛ لأنّ الضمير المسبوق بمتعاطفين بأحد هذه الحروف ليس مفردًا دائمًا، ولا عائدًا على المتأخّر دائمًا، كما سيتّضح في الحُكم التالي.

الثّاني: لابن الحاجبْ[5]، وفيه تفصيلٌ:

أ) إنْ قصَد المتكلّم بالضمير المتعاطفين معًا وجبت مطابقة الضمير لهما، نحو: زيد لا عمرو جاءني مع أنّي دعوتهما.

ب) إن قصد المتكلم بالضمير أحد المتعاطفين وجب إفراد الضمير، نحو: جاءني إما زيدٌ وإمّا عمرو فأكرمته – أزيدًا ضربت أم عمرًا فأوجعته؟

وفي هذا نظرٌ؛ لأنّ قصْد المتكلّم أحد المتعاطفين يتحقّق مع (أَمْ – إمّا). ومع بقيّة الحروف يتحدّد وفقًا لحرف العطف، كما سيتّضح في الحُكم التالي.

---

(1) (إمّا) مختَلفٌ في كونها عاطفة، والأحرف الباقية تعطف بشروط، ينظر: الأزهية 134، 139، 150 – اللّباب في عِلل البناء والإعراب 425/1 وما بعدها – الإرشاد إلى علم الإعراب 396 وما بعدها – شذور الذهب 446 وما بعدها – النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ 314/2 وما بعدها.

(2) يقصد: الواو – حتى – الفاء – ثمّ.

(3) المقرّب 235/1.

(4) شرح جمل الزجاجي 248/1.

(5) الكافية في النحو 327/1، وينظر: النحو الوافي 657/3.

الثّالث: لأبي حيّان، قال: "إن كان العطف بـ (لا) فالذي يقتضيه النّظر أنّ الحُكم في ذلك للأوّل، نحو: زيدٌ لا عمرو قائم... وإن كان العطف بـ (بل) أَوْ بـ (لكن) فالذي يقتضيه النّظر أنّ الحكم فيهما للثّاني، فتقول: زيدٌ بل عمرو منطلق – ما زيد لكن عمرو خرج"[1].

ووفقًا لهذا الحُكم يتّضح الخطأ الوارد في الحُكم التالي.

الرّابع: للمرادي، قال: "والذي يقتضيه النّظر أنّ الحُكم بعد (لا ولكن) للأوّل، وبعد (بل) للثّاني"[2].

يُستخلص مما سبق أربعة ضوابط:

أ) إنْ قصَد المتكلّم بالضمير المتعاطفين معًا وجبت مطابقة الضمير لهما، نحو: زيد لا عمرو جاءني مع أنّي دعوتهما.

ب) قصْد المتكلّم أحد المتعاطفين يتحقّق مع (أَمْ – إمّا). ومع بقيّة الحروف يتحدّد وفقًا لحرف العطف.

ج) إن كان العطف بـ (لا) فالذي يقتضيه النّظر أنّ الحُكم في ذلك للأوّل، نحو: زيدٌ لا عمرو قائم.

د) إن كان العطف بـ (بل) أَوْ بـ (لكن) فالذي يقتضيه النّظر أنّ الحكم فيهما للثّاني، فتقول: زيدٌ بل عمرو منطلق – ما زيد لكن عمرو خرج.

بعد العرض السابق لمطالب هذا البحث أضع بين يدي القارئ الكريم هذه النماذج اللغوية ليتبيّن حُكم الضمير فيها:

---

(1) ارتشاف الضّرب 664/2، وينظر: المقتضب 149/1 – 150 – المساعد على تسهيل الفوائد 476/2– 477.

(2) شرح التسهيل للمرادي 822.

- قولــه تعــالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: 15-16].
- قوله سبحانه: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: 8].
- قولــه ســبحانه: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[الأنبياء: 78].
- قول الشاعر:

وَرِثْــتُ مُهَلْهِــلًا والخَيْــرَ مِنْــهُ زُهَيْــرًا نِعْــمَ ذُخْــرُ الــذَّاخِرِينا
وعَتَّابًــا وكُلْثُومًــا جميعًــا بِهِــمْ نِلْنــا تُــرَاثَ الأَكْرَمِينــا[1]

- قول الشاعر:

أخو الذِّئب يَعْوي والغُراب ومَنْ يكُنْ شَـرِيكَيْه يُطْمِـعْ نفسَـه شَـرَّ مَطْمَـعِ[2]

- زيدٌ لا هند قائم.

الخاتمة

لله – وحده – الحمدُ؛ فبنعمته تتمُّ الصالحات، وأرجو أن يكون هذا البحث منها. والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فهذه – في رأيي – أهمّ نتائج هذا البحث:

1- رُغم أنّ النحويين تركوا لنا تراثا فكريًّا يبعث على الإجلال والإكبار، نجد بعض أحكامه تعميمًا يحتاج إلى مراجعة وتصويب.

2- قول النّحاة: "إذا سُبق الضمير بمتعاطفيْن بالواو أَوْ بـ (حتّى) وجبت مطابقته لهما تثنيةً أو جمعًا" لا يصحّ على إطلاقه، بل لابدّ من تقييده، فيُضاف إليه شرطان:

---

(1) البيتان لعمرو بن كلثوم – شرح المعلّقات السبع 186.

(2) ذكَره ابن الشجري، ولم ينسبه إلى قائل – الأمالي الشجرية 309/1.

- ألّا توجد قرينة تجعل الضمير لأحد المتعاطفين، كما في قولنا: حضرت سعاد وضيفٌ فأكرمتها.
- ألّا يُسهم السّياق أو القاعدة النحوية في إفراد الضمير، كما في قوله تعالى ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: 45]. وقوله Y: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: 62].

3- قد تُسهم النّصوص أو القراءات غير المتواترة أو مراعاة التيسير في ترجيح قول على ما عداه.

4- قد يُصرّح أحد النحاة بتعبير يجعل قوله مردودًا، كقول ابن عصفور: "وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز إلّا الإفراد. فأمّا قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: 135]. فشاذ لا يُقاس عليه"[1].

5- قد يكون في قول نحويّ في مسألة ما تصحيحٌ لما ورد في قولِ نحويّ آخر، ففي قول أبي حيّان: "إن كان العطف بـ (لا) فالذي يقتضيه النّظر أنّ الحُكم في ذلك للأوّل، نحو: زيدٌ لا عمرو قائم... وإن كان العطف بـ (بل) أَوْ بـ (لكن) فالذي يقتضيه النّظر أنّ الحكم فيهما للثّاني، فتقول: زيدٌ بل عمرو منطلق – ما زيد لكن عمرو خرج"[2]، تصحيحٌ لما في قول المرادي: "والذي يقتضيه النّظر أنّ الحُكم بعد (لا ولكن) للأوّل، وبعد (بل) للثّاني"[3].

6- قد يُوجد في كتب التفسير بعضُ الشواهد التي لا علاقة لها بالآية موضعِ التفسير.

---

(1) المقرّب 235/1- 236.

(2) ارتشاف الضّرب 664/2، وينظر: المقتضب 149/1 – 150 - المساعد على تسهيل الفوائد 476/2- 477.

(3) شرح التسهيل للمرادي 822.

وختامًا، هذه أطروحةٌ قابلةٌ للأخْذ والردّ، اجتهدت فيها مخلصًا النيّة والعمل، راجيًا أن تكون في ميزان حسناتي، سائلًا الحقَّ - سبحانه- أن يمُنّ عليّ بالقبول.

المصادر والمراجع

1- ارتشاف الضّرب من لسان العرب – لأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ) – تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس – مطبعة المدني بمصر – ط1 – 1408هـ - 1987م.

2- الإرشاد إلى علم الإعراب – للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (615- 695هـ) تحقيق/ د. عبد الله علي الحسيني البركاتي – د. محسن سالم العميري – مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية – ط1 – 1410هـ - 1989م.

3- الأزهية في علم الحروف – علي بن محمد الهرَوي (ت415هـ) – تحقيق/ عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – 1981م.

4- إعراب القرآن – لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد – عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط3 – 1409هـ - 1988م.

5- إعراب القرآن الكريم وبيانه – أ. محيي الدين الدرويش – اليمامة للطباعة والنشر – دمشق – ط5 – 1417هـ - 1996م.

6- أمالي ابن الحاجب – لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (570 – 646هـ) – تحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره – دار عمّار – الأردن ، دار الجيل – لبنان – ط 1409هـ – 1989م.

7- الأمالي الشجرية – لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت 542هـ) – دار المعرفة – بيروت – لبنان – د. ط. ت.

8- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت 616هـ، هامش كتاب الفتوحات الإلهية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

9- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام/ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513هـ – 577هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987م.

10- البحر المحيط في التفسير – محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي الغرناطي (654- 754هـ)، مراجعة/ صدقي محمد جميل – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، لبنان 1412هـ/ 1992م.

11- تفسير أبي السعود المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العَمادي (ت 951هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – د. ط. ت.

12- تفسير البغوي المسمّى معالم التنزيل ، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي (ت 516هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط1 – 1414هـ – 1993م.

13- تفسير الجلالين – جلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلِّي – هامش كتاب الفتوحات الإلهية – مطبعة عيسى البابي الحلبي – د. ط. ت.

14- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت 671هـ، مكتبة الرياض الحديثة د. ط. ت.

15- حاشية الدسوقي، للشيخ العلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي ت 1230هـ، على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ضبطه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ، 2000م.

16- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ت 756هـ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوّض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994م.

17- شرح التسهيل للمرادي (ت 749هـ) – تحقيق/ محمد عبد النبي عبيد – مكتبة الإيمان بالمنصورة – ط 1 – 1427هـ.

18- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ت 905هـ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

19- شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الحسن بن أحمد الزوزني (ت 486هـ) – تحقيق/ محمد الفاضلي – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – 1435هـ.

20- شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور الإشبيلي (597- 669هـ) – الشرح الكبير – تحقيق د. صاحب أبو جناح – د. ط. ت.

21- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/محمد محيي الدين عبدالحميد.

22- الصّحاح – تاج اللغة وصحاح العربية – تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393هـ) – تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار – دار العلم للملايين – بيروت – ط2 – 1399هـ / 1979م.

23- صحيح البخاري – لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري. (ت 256هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – 2001م.

24- غيث النفع في القراءات السبع، لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي، هامش كتاب سراج القارئ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3، 1954م.

25- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) صححه/ أ/ محمد شحاته إبراهيم، أ/ عادل عبدالباسط محمد – دار المنار – ط1 – 1999م.

26- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير – تأليف/ محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ) – مراجعة/ يوسف الغوش – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط2 – 1996م.

27- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجَمَل ت 1204هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

28- الكافية في النحو، للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت. لبنان – د. ط. ت.

29- الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

30- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538هـ) – دار الفكر، بيروت، د. ط. ت.

31- اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت616هـ) تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

32- لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ) دار صادر – دار بيروت للطباعة والنشر، 1955م.

33- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي – تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخريْن – الدوحة – ط1 –1983م.
34- المساعد على تسهيل الفوائد – بهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ) – تحقيق/ محمد كامل بركات – دار الفكر – دمشق – ط1 – 1402هـ - 1982م.
35- معاني القرآن – لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ) – تحقيق: إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط2 – 2011م.
36- معاني القرآن، الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ط.ت.
37- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) – تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان. د.ط.ت.
38- المقتضب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (210هـ - 285هـ) – تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة – 1386هـ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – د.ط.
39- المقرّب – تأليف/ علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور (ت669هـ) – تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري – عبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد – ط1 – 1391هـ – 1971م.
40- النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ – د. محمد فاضل السّامرائي – دار ابن كثير – ط1 – 2014م.
41- النحو الوافي، أ. عباس حسن، دار المعارف، ط6.
42- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية – للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) دار المعرفة – بيروت – لبنان – د. ط. ت.